****

**تقرير الجلسات النقاشية للجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لنقاش نتائج استبيان حول السياسات والتحديات والأولويات التنموية للأردن ضمن إطار الالتزام الأول ضمن الخطة الرابعة لمبادرة الحكومات الشفافة 2018-2021**

قام سجل الجمعيات ودائرة مراقبة الشركات بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي بعقد جلستين استشاريتين للجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني بتاريخ 13/7/2021 في عمان؛ لتنفيذ المحور الثالث من الخطة التنفيذية للالتزام الاول ضمن الخطة الوطنية الرابعة للأردن 2018-2021، حيث يتمحور المحور الثالث حول إطلاق استراتيجية طوعية تشاركية (غير ملزمة) للمجتمع المدني بالشراكة مع الجهات الحكومية والجهات المانحة تحدد الأولويات التنموية وأولويات وسياسات تطوير المجتمع المدني بحيث تكون منسجمة مع الأولويات والتحديات الوطنية والموارد المتاحة والممارسات الفضلى.

وقد حضر الجلسات العديد من الجهات الممثلة لمؤسسات مجتمع مدني وشركات لا تهدف الى تحقيق الربح والجمعيات العاملة في الاردن وجهات حكومية من مختلف القطاعات.

**الجلسة الأولى:**

 **جلسة المؤسسات الحكومية**

أدار الجلسة النقاشية الأولى عطوفة أمين عام سجل الجمعيات: طه عواد المغاريز، وبدأ بكلمات ترحيبية ثم الحديث عن أهمية التعاون ووجود حلقة تواصل بين الجهات الحكومية للمساهمة إيجاد أولويات العمل ووضع ورقة استراتيجيات لتطوير المجتمع المدني، حيث ستساهم هذه الورقة في التعديلات على قانون الجمعيات.

بعد ذلك عرضت الأستاذة مي عليمات من وحدة الحكومة الشفافة نتائج استبيان أطلقه سجل الجمعيات ودائرة مراقبة الشركات بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول السياسات والتحديات والأولويات التنموية للأردن وأولويات تطوير المجتمع المدني وتعزيز شراكتهم مع الجهات الحكومية.

وقد تم فتح باب النقاش للتعليق على هذه النتائج، والاجابة عن سؤالين اثنين هما:

1. ما هي مجالات العمل التنموية ذات الأولوية التي يحتاجها المجتمع المحلي الأردني من وجهة نظركم؟
2. ما هي ما هي أبرز التحديات التي تواجهها الحكومة في العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني؟ وكيف يمكن تعزيز الثقة والتكاملية في الأدوار بينهما؟

**المشاكل والتحديات:**

1. عدم وجود الثقة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.
2. عدم وجود تنسيق لضمان استجابة المشاريع للأولويات التي تحتاجها مؤسسات المجتمع المدني وتركز العديد من المشاريع في مجالات محددة دون غيرها فلا يوجد توزيع عادل وشامل بين الأولويات.
3. عدم وجود حوار يوضح الإجراءات والعلاقة والأدوار لكل من المجتمع المدني والحكومة.
4. عدم وجود تنظيم لتوزيع التمويل بين الدوائر الحكومية في ذات الوزارة، واتباع رغبات الممول في نوع الأولويات وليس الأولويات الوطنية.
5. ضعف كفاءة مؤسسات المجتمع المدني للالتزام بالمعايير وتقديم الطلبات (ليس معلوم هل هو ضعف كفاءة، أم عدم افصاح مناسب) ضعف في الانصياع للطلبات والأليات.
6. ضعف الوزارات المشرفة في اشرافها: إما أن الشخص ليس مختصًا، أو لديه الكثير من الأعمال، وعندما يكون الاشراف من أكثر من مؤسسة تكون المهام غير واضحة، والتنسيق غير فاعل.
7. آليات المتابعة للوزارات غير واضحة وهو أحيانًا ما يشكوا منه مؤسسات المجتمع المدني.
8. المشكلة في التشريعات والممارسات.

**التوصيات:**

1. يجب أن يكون هناك مديرية واحدة للمتابعة المركزية، مديرية المتابعة والاشراف لكافة المؤسسات.
2. بعض المشاريع تشرح واقع غير موجود، فيجب أن تكون المشاريع أكثر فاعلية.
3. رفع كفاءة الوزارة في الاشراف والمتابعة ويحقق التشاركية لتحقيق التنمية المحلية والاولويات الوطنية.
4. خلق أنظمة متابعة وتقييم لقياس الأثر باستخدام طرق تكنولوجية.

**الجلسة الثانية:**

 **جلسة المجتمع المدني**

أدار الجلسة النقاشية الثانية الأستاذ عواد العدوس محلل مالي من دائرة مراقبة الشركات، وبدأ بكلمات ترحيبية وأشاد مشاركة مؤسسات المجتمع المدني للجلسة ووضح أهمية التعاون مع الجهات الحكومية وضرورة إيصال ملاحظاتهم بشكل مستمر، تم تحدث عن الورقة الاستراتيجية التي سيتم اعدادها اعتمادًا على الإجابات المقدمة، وهذه الورقة ستشكل خارطة طريق أولية لمجموعة من السياسات التي ستعمل عليها الحكومة لتمكين المجتمع المدني وتعزيز استجابته للأولويات والتحديات المحلية.

بعد ذلك عرضت الأستاذة مي عليمات من وحدة الحكومة الشفافة نتائج الاستبيان الذي تم أطلاقه حول السياسات والتحديات والأولويات التنموية للأردن وأولويات تطوير المجتمع المدني وتعزيز شراكتهم مع الجهات الحكومية.

وقد تم فتح باب النقاش للتعليق على هذه النتائج، والاجابة عن سؤالين اثنين هما:

1. ما هي مجالات العمل التنموية ذات الأولوية التي يحتاجها المجتمع المحلي الأردني من وجهة نظركم؟
2. ما هي ما هي أبرز التحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في العلاقة مع الحكومة؟ وكيف يمكن تعزيز الثقة والتكاملية في الأدوار بينهما؟

**الأولويات:**

1. تشجيع ريادة الأعمال والابتكار: وذلك من خلال توسيع مفهوم الريادة وإعادة هيكلة المنظومة الريادية في الأردن، والبدء بالتوجه الريادي الحكومي.
2. ضرورة تعزيز الحوكمة في مؤسسات المجتمع المدني، حيث تعكس العملية مضمون المجتمع المدني، وينبغي إعادة النظر في المفهوم حيث تمثل الجمعيات الخيرية المكون الأكثر ولكنها لا تمثل المجتمع المدني.
3. العمل على تعزيز ثقة مؤسسات المجتمع المدني بالبرلمان والمؤسسات الحكومية.
4. بناء شراكة حقيقية بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني حسب اختصاصها.
5. أن يتم تسويق الجهود الحكومية البناءة، ووجود خطة إعلامية لتعريف أي جهود حكومية لتطوير المجتمع المدني، وتبني قيم التشاركية والافصاح.
6. التركيز على مبدأ استدامة الحلول وليس استدامة المؤسسات.
7. أن يتم عمل تحديد احتياجات قبل بدأ عمل مؤسسات المجتمع المدني.
8. انشاء بيئة تشريعية حاضنة لعمل القطاع الخاص.
9. العمل على بناء القدرات بدلًا من زيادة المخالفات.
10. تعزيز الاتصال بين الحكومة والمجتمع المدني.

**المشاكل والتحديات:**

1. قلة الثقة بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية.
2. قلة معرفة مؤسسات المجتمع المدني بالجهود الحكومية في تعديل القوانين وعدم اشراك وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني.
3. عدم وجود إجراءات عملية لمساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التطوير والبناء وهناك تضارب في المصالح.
4. صعوبة المتطلبات والإجراءات الحكومية خاصًة في التمويل والاعتماد على المؤسسات الدولية.
5. عدم وجود قياس لعائد الاستثمار، ولا يوجد قياس أثر الأداء الفعلي.